لنظر الى الآخر بان تعدد الواضع او وضع الواحد ناسيا للاول وفى التلويح يكون من الله
تعالى اختبارا ومن غيره غفلة او قصد ابهام بعين على السامع حيث يكون التصريح
سببا للمفسدة كما روى عن ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقد سأله رجل
عن النبى صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما الى الغار من هذا فقال هذا رجل يهدينى
السبيل وعن الشافعى والقاضى والمعتزلة هو حقيقة نظرا لوضعه لكل منهما ازاد
الشافعى وظاهر فيهما عند التجرد من القرائن المعينة لاحدهما كالمحبوب للقرائن
المعينة لهما فى قولك عندى عين اشرب منها وانفق منها فيحمل عليهما الظهور فيهما
وعن القاضى يجمل اى غير متضح الدلالة ولكن يجمل عليهما احتياطا والله اعلم قوله
منه القرء) فيه لغتان الفتح وجمعه قروء واقرء مثل فلس وفلوس وافلس والضم
ويجمع على اقراء مثل قفل واقفال قوله للحيض والطهر) قولان الاول للشافعى ومالك
واحمد فى اول امره والثانى لابى حنيفة واحمد فى آخر امره وتظهر ثمرة الخلاف فيما اذا شرعت
المعتدة فى الحيضة الثالثة فمن يجعل القرء الطهر يرى انقضاء عدتها حينئذ ومن
يجعله الحيض يقول لا تنقضى عدتها حتى تنقضى الحيضة الثالثة وهذا فيما اذا طلقها
فى طهر واما اذا طلقها فى الحيض فلما يحسب ذلك الحيض من العدة اتفاقا ويأتى الخلاف
فى الحيضة الرابعة هل تحل باولها او بانقضائها قوله كلمة عذاب الخ) اى كلمة يطلب
بها العذاب ويدعى بها وقوله وواد فى جهنم اى علم عليه فقوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة معناه على الاول الهلهم الحق الويل وانزله بكل همزة لمزة فالجملة انشائية سوغ
الابتداء بها مع كونها نكرة قصد الدعاء عليهم بالهلكة وعلى الثانى هذا الوادى
ثابت ومعد لكل همزة لمزة وعليه فالجملة خبرية قوله تحو يجب التوابين) اى
من الذنوب قوله تحو انه كان توابا) اى وما يزل فكان للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها
ومعنى توابا انه يكثر قبول التوبة وبهذا اندفع ما يقال ان كان للدلالة على ثبوت
خبرها لاسمها فى الماضى واذا كان كذلك فلا يصح ان يكون علة للاستغفار فى الحال والمستقبل
قوله والمولى للسيد والعبد) ولذا قالوا بعضهم
* ولن يتساوى سادة وعبيدهم * على ان اسماء الجميع موالى
قوله واسم واد فى جهنم) نعوذ بالله من حر او دينها قال بعضهم اعد للزناة وشربة

٣ ليسبرت فيه الجبال
لا نماعت ولذابت من
حره كما رواه الترمذى وغيره مرفوعا
وابن المنذر موقوفا على ابن مسعود ص

وشهاد الزور واكلة الربا والعاقين لوالديهم اى قوله وكان وراءهم ملك) تقدم الكلام عليه
قوله والمضارع للحال والاستقبال على الاصح) اى لا يتعين لاحدهما الا بقرينة فعند التجرد
عنها يكون محتملا لهما فيتعين للاستقبال اذا دخلت عليه السين او سوف او لا النافية او ادوات
الشرط او ادوات النصب او الترجى او لم المصدرية ويتعين للحال اذا اقترن بنحو الان او الساعة
او آنفا او بلام الابتداء نحو ليقوم زيد او بالنفى بليس او ان او ما وقد يكون معناه ماضيا وذلك
مع لم ولما ولو الامتناعيتين وسمى مضارعا لمضارعته اى مشابهته الاسم من حيث ان كلا
منهما تعرض له معان يفتقر فى التمييز بينها الى الاعراب وكالمضارع فى كونه مشتركا فيه
الحروف باسرها بشهادة النحاة والافعال الماضية فانها مشتركة بين الخبر والدعاء قوله
المتجرد فى) اعلم ان وقوعه فى الكلام على سبيل الجواز لا على سبيل القطع مطلقا اى فى الاسماء
الشرعية وغيرها هو الاصح وقال ثعلب وابن فارس لا يقع وما يظن مرادفا كالانسان
والبشر فباعتبار الصفة فالاول باعتبار النسيان او انه يؤنس به والثانى باعتبار
انه بادى البشرة اى ظاهر الجلد والبشرة لغة ظاهر جلد الانسان فقط ونفى الامام
الرازى وقوعه فى الاسماء الشرعية قال لانه ثبت على خلاف الاصل للحاجة اليه فى السجع
واقامة الوزن او القافية فى النظم مثلا وذلك منتف فى كلام الشارع واعترض عليه بالفرض
والواجب بالسنة والتطوع ويجاب بانها اسماء اصطلاحية لا شرعية والشرعية
ما وضعها الشارع والاصح كما فى كتب اصول الفقه ان الحد والمحدود كالحيوان الناطق والانسان
والاسم وتابعه حسن بسن وعطشان نطشان ليس منه اما الاول فلان الحد يدل
على اجزاء الماهية تفصيلا والمحدود يدل عليها اجمالا فهما متغايران ولان الترادف من عوارض
المفردات وقيل منه بقطع النظر عن الاجمال والتفصيل واما الثانى فلان التابع لا يفيد
المعنى بدون متبوعه ومن شان كل مترادفين افادة كل منهما المعنى وحده وقيل منه
وقائله يمنع ذلك والتابع على الاول يفيد التقوية للمتبوع والا لم يكن لذكره فائدة واما
حديث آدم عليه السلام حين قتل ابنه فمكث مائة سنة لا يضحك ثم قيل له حياك
الله وبياك فقال ومابياك قبل اضحكك فان بعض الناس يقول فى بياك انه اتباع وهو
على ما جاء تفسيره فى الحديث ليس باتباع وذلك لا يكاد يكون بالواو وهذا بالواو اتم
ان لو قوع الالفاظ المترادفة سببان احدهما ان يكون من واضعين وهو الاكثر بان تضع